المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

صدمة الطاقة والخبز وإعادة تسعير السلع والخدمات الأساسية خلال أيار 2026

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (5) – آيار 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات آيار /مايو 2026

حقوق النشر وشروط الاستخدام

2026 ©المركز السوري لبحوث السياسات. بعض الحقوق محفوظة.

يُتاح هذا الإصدار بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف –غير تجاري– منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC-ND 4.0). ويجوز نسخه وإعادة توزيعه، كلياً أو جزئياً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة بوضوح إلى المركز وإلى عنوان الإصدار، وإرفاق رابط الرخصة، وعدم توزيع أي نسخة معدّلة أو مشتقة منه. ولا يجوز أن توحي الإشارة إلى المصدر بأن المركز يؤيد المستخدم أو طريقة استخدامه للمحتوى.

الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية

استُخدمت أدوات رقمية مساعدة في التدقيق اللغوي والتحرير. أما تصميم المنهجية وجمع البيانات وتدقيقها والتحقق منها واحتساب المؤشرات وإجراء التحليل والمراجعة النهائية، فقد أنجزها فريق المركز، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا الإصدار ونتائجه.

تعكس التقديرات والمؤشرات الواردة في هذا الإصدار نتائج منهجية المركز والبيانات المتاحة وقت إعداده، ولا تمثل إحصاءات حكومية رسمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً. كما لا ينبغي تفسيرها على أنها توصيات مالية أو قانونية، ولا يتحمل المركز مسؤولية القرارات التي تتخذها أطراف أخرى استناداً إلى استخدام المحتوى خارج سياقه أو بصورة تخالف المنهجية المبينة في الإصدار.

الملخص التنفيذي

تُظهر نتائج نشرة أسعار المستهلك والتضخم في سوريا لشهر أيار 2026 تسارع الضغوط التضخمية، بالتزامن مع إعادة تسعير الوقود وتعديل وزن ربطة الخبز، وما رافق ذلك من ارتفاع في تكاليف النقل والإنتاج والاستهلاك. فقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من 716.4 نقطة في أيار 2025 إلى 1002 نقطة في أيار 2026، ليسجل معدل تضخم سنوي بلغ 39.9 بالمئة. وعلى أساس شهري، ارتفع الرقم القياسي من 945.1 نقطة في نيسان إلى 1002 نقطة في أيار، أي بمعدل بلغ نحو 6 بالمئة.

وتركزت الضغوط الشهرية في المجموعات الأكثر ارتباطاً بقرارات التسعير، إذ ارتفعت أسعار مجموعة النقل بنسبة 17.6 بالمئة، عقب تعديل أسعار المشتقات النفطية في 7 أيار وما ترتب عليه من زيادة تكاليف تشغيل وسائل النقل ونقل السلع. كذلك أدى تخفيض وزن ربطة الخبز من 1.2 كيلوغرام إلى 1.05 كيلوغرام، مع إبقاء سعرها عند أربعة آلاف ليرة، إلى رفع السعر الضمني للكيلوغرام بنحو 14.3 بالمئة، من قرابة 3333 ليرة إلى نحو 3810 ليرات. وبذلك مثّل القرار زيادة فعلية في سعر الخبز، رغم ثبات السعر الاسمي للربطة. وتكمن أهمية صدمة أيار في أن مصدرها لم يكن تغيراً سوقياً عاماً فحسب، بل قرارات تسعير إدارية مباشرة طالت الوقود والخبز. وتحملت الأسر، ولا سيما الأسر الفقيرة والمعتمدة على الأجر المحلي، كلفة مزدوجة: ارتفاع تكلفة التنقل والطاقة من جهة، وارتفاع تكلفة الغذاء الأساسي من جهة أخرى.

أما على أساس سنوي، فقد سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى معدل ارتفاع بين المجموعات الرئيسية، بلغ 58.5 بالمئة، مدفوعة بزيادة الإيجارات بنسبة 65.7 بالمئة وارتفاع أسعار الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنحو 48.9 بالمئة. ويعكس ذلك امتداد الضغوط التضخمية إلى نفقات أساسية يصعب على الأسر تقليصها أو الاستغناء عنها، وفي مقدمتها السكن والطاقة والتنقل.

كما استمر التفاوت بين المحافظات في مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، في ظل اختلاف مصادر الطاقة وأنظمة التسعير وتكاليف النقل والإمداد، إلى جانب تعدد الفضاءات النقدية والإدارية وضعف تكامل الأسواق. وبلغ خط الفقر المدقع للأسرة المرجعية نحو 3.437 ملايين ليرة شهرياً، مقابل 5.407 ملايين ليرة لخط الفقر الأدنى و7.464 ملايين ليرة لخط الفقر الأعلى. وعلى مستوى المحافظات، سجلت دمشق أعلى خط للفقر المدقع، بنحو 4.742 ملايين ليرة، بينما سجلت السويداء أدنى مستوى، بنحو 2.176 مليون ليرة.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وشروط الاستخدام 1
الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية 4
2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال أيار 2026 5
3. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 8
4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 10
4.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 12
4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات 15
5. التباين السعري بين المحافظات 16
6. المساهمة في التضخم 18
7. التغيرات في أسعار الصرف 20
8. الأجور في سوريا 21
9. خطوط الفقر في سوريا 23
10. خاتمة 25
11. المراجع والمصادر 26
الملاحق 27

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر أيار 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) 9
الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر أيار 2026 21

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (أيار 2025 – أيار 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) 8
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر أيار 2026 10
الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر أيار 2026 15
الشكل (4): المتوسطات الحسابية غير الموزونة لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال أيار 2026 17
الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر أيار 2026 18
الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال أيار 2026 20
الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر أيار 2026 23
الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر أيار 2026 24

صدمة الطاقة والخبز وإعادة تسعير السلع والخدمات الأساسية خلال أيار 2026

1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية

تقدّم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لتطور أسعار المستهلك والتضخم في المحافظات السورية، بالاستناد إلى مسح شهري ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات بانتظام منذ تشرين الأول 2020. وقد طوّر المركز منهجية المسح استناداً إلى المفاهيم والمعايير الواردة في دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويقيس الدليل تغير أسعار سلة مرجعية تضم 112 سلعة وخدمة، مصنفة وفق التصنيف الدولي للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، وتمثل نحو 78 بالمئة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009. وأعاد المركز بناء الأوزان الترجيحية للسلة بالاعتماد على المسوح متعددة الأغراض التي نفذها عام 2020، إلى جانب مجموعة من البيانات الأولية والثانوية. وروعي في ذلك ما طرأ خلال سنوات النزاع من تغيرات في أنماط استهلاك الأسر، فضلاً عن الاختلافات بين المحافظات والاقتصادات المحلية. وشملت السلة، تبعاً لذلك، مصادر الطاقة والمياه البديلة، والسلع المتاحة بالأسعار الحرة، والتعليم الجامعي الخاص، وغيرها من البنود التي أصبحت تستحوذ على حصة متزايدة من إنفاق الأسر.

يغطي المسح 58 سوقاً، منها 25 سوقاً في مراكز المحافظات و 33 سوقاً خارجها، موزعة بين مواقع حضرية وريفية اختيرت وفق حجم السكان والنشاط التجاري والتوزع الجغرافي والتنوع الاجتماعي. ويتولى جمع البيانات 35 باحثاً وباحثة يقيمون في المناطق المشمولة، من خلال زيارات ميدانية منتظمة تُنفذ خلال الأسبوع الرابع من كل شهر. وتخضع البيانات لعمليات تدقيق ومطابقة على مستويات السلعة والسوق والمحافظة، تشمل التحقق من ثبات المواصفات، ومراجعة القيم المتطرفة، ومعالجة حالات غياب الأصناف أو تغير جودتها. وعندما يتعذر رصد سلعة موسمية بصورة مؤقتة، تُقدّر حركة سعرها استناداً إلى الأصناف المماثلة أو المجموعة الأقرب، وفق قواعد الإحلال والتحويل المعتمدة، إلى حين استئناف رصد سعرها الفعلي.

يشمل المسح، إلى جانب أسعار السلع والخدمات، رصداً شهرياً لأجور ثماني فئات وظيفية مرجعية، تشمل موظفين في القطاع العام من حملة الشهادة الجامعية وشهادة التعليم الأساسي، وعضواً في هيئة تدريس جامعية، وعاملاً في محل تجاري، ومدير شركة، إضافة إلى موظف جامعي وموظف صيانة في منظمة مجتمع مدني، وعامل مياومة. وتُرصد أجور هذه الفئات في الأسواق الـ58 التي يغطيها المسح، بما يتيح تتبع تغيراتها الشهرية والتفاوتات القائمة بينها بحسب المناطق والقطاعات، فضلاً عن قياس قدرة الأجر الواحد على تغطية تكاليف معيشة الأسرة المرجعية وخطوط الفقر المحدّثة سعرياً.

ويُحتسب الرقم القياسي باستخدام أوزان الاستهلاك المقدرة لعام 2020، مع اعتماد أسعار عام 2021 سنةً للأساس. ثم تُجمع مؤشرات أسعار السلع والخدمات تدريجياً على مستوى المجموعات والأسواق والمحافظات، وصولاً إلى الرقم القياسي العام لسوريا. وتُستخدم النتائج في قياس التضخم، وتحليل الفروق الجغرافية والقطاعية، وتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر، ومتابعة القوة الشرائية للأجور. وترد التفاصيل المتعلقة بصيغة الاحتساب والأوزان وآليات التجميع والإحلال وضبط الجودة في (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال أيار 2026

جاءت تطورات الأسعار في سوريا خلال أيار 2026 في ظل اضطراب إقليمي حاد ارتبط باستمرار الحرب الأميركية على إيران، وما أثارته من مخاطر بشأن إنتاج الطاقة وحركة النفط والغاز عبر مضيق هرمز. وانعكست هذه المخاطر على تكاليف الشحن والتأمين ومسارات الناقلات، كما أضافت علاوة جيوسياسية إلى أسعار النفط ومشتقاته. ورغم تراجع الأسعار العالمية عن المستويات المرتفعة التي بلغتها في نيسان وظهور مؤشرات إلى احتمال التهدئة خلال النصف الثاني من الشهر، ظل متوسط سعر خام برنت عند نحو 107 دولارات للبرميل. وأبقى ذلك الدول المستوردة للطاقة، ومنها سوريا، تحت ضغط ارتفاع تكاليف شراء المشتقات ونقلها وتأمينها (وكالة الطاقة الدولية، 2026؛ إدارة معلومات الطاقة الأميركية، 2026).

وفي هذا السياق، رفعت الشركة السورية للبترول أسعار المشتقات النفطية اعتباراً من 7 أيار، وعزت القرار إلى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية وأثر ذلك في مؤشرات التسعير المعتمدة. فقد ارتفع سعر ليتر المازوت من 0.75 إلى 0.88 دولار، وسعر ليتر بنزين أوكتان 90 من 0.85 إلى 1.10 دولار، إلى جانب زيادات طالت بنزين أوكتان 95 والغاز المنزلي والصناعي. وأدت هذه التعديلات إلى ارتفاع مباشر في تكاليف الوقود والنقل، مع توقع انتقال آثارها تدريجياً إلى إنتاج السلع ونقلها وتوزيعها.[1]

ولا يظهر أثر رفع أسعار الوقود في مجموعة النقل فقط، بل يعمل بوصفه قناة انتقال تضخمية إلى قطاعات أخرى. فارتفاع المازوت والبنزين يرفع كلفة نقل السلع والركاب، وكلفة تشغيل المولدات والري والإنتاج الزراعي والصناعي، ثم ينتقل تدريجياً إلى أسعار الغذاء والخدمات والإيجارات. لذلك، فإن قياس أثر القرار عبر سعر الوقود المباشر فقط يقلل من حجمه الفعلي، لأن الجزء الأوسع من الأثر يظهر في الجولة الثانية من التضخم.

وفي الوقت نفسه، أبقى مصرف سوريا المركزي سعر النشرة الرسمية ثابتاً عند 11350 ليرة سورية للدولار طوال أيار، في حين بلغ متوسط سعر الدولار في السوق الموازية نحو 13630 ليرة، مقارنة بنحو 12922 ليرة في نيسان. ويشير ذلك إلى تراجع شهري في قيمة الليرة بنحو 5.5 بالمئة واتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية إلى قرابة 20 بالمئة، وهو ما زاد حالة عدم اليقين المرتبطة بتكاليف الاستيراد والتسعير. كذلك تراجعت الليرة التركية المتداولة في مناطق شمال غربي سوريا بنحو 1.4 بالمئة أمام الدولار، إذ ارتفع متوسط سعر الصرف من 45.16 إلى 45.82 ليرة تركية للدولار. ومع اعتماد الأسواق السورية بدرجة كبيرة على السلع والمواد الأولية ومصادر الطاقة المستوردة، أسهم تراجع العملات المتداولة محلياً، بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، في زيادة الضغوط على الأسعار الداخلية.

وفي مجال التجارة الخارجية، صدر في 18 أيار المرسوم رقم 110 لعام 2026، المتضمن اعتماد جدول التعرفة الجمركية المتناسقة، على أن يبدأ تطبيقه في الأول من حزيران. وخفّض الجدول الرسوم المفروضة على عدد من المواد الأولية الصناعية، مقابل رفعها على بعض السلع المصنفة كمالية. وحددت

[1] الشركة السورية للبترول. (2026، 7 أيار/مايو). تحديث أسعار المشتقات النفطية للمستهلك. نشرة الأسعار الرسمية الصادرة عن الشركة السورية للبترول. و الإخبارية السورية. (2026أ، 7 أيار/مايو). السورية للبترول تصدر نشرة جديدة لأسعار المشتقات النفطية.

الرسوم على السيارات العاملة بالبنزين والديزل والسيارات الهجينة بنسبة 20 بالمئة من قيمة الفاتورة، مقارنة بنسبة 10 بالمئة للسيارات الكهربائية.[2]

وفي مجال الخبز، خفّضت وزارة الاقتصاد والصناعة وزن الربطة التموينية المؤلفة من عشرة أرغفة من 1200 إلى 1050 غراماً، مع إبقاء سعرها عند أربعة آلاف ليرة سورية. ويعني ذلك تقليص الكمية بنسبة 12.5 بالمئة ورفع السعر الضمني للكيلوغرام بنحو 14.3 بالمئة، من قرابة 3333 إلى 3810 ليرات. وهكذا اتخذ رفع السعر صورة تقليص للكمية المقدمة بالسعر نفسه، ما زاد التكلفة الفعلية للخبز، ولا سيما على الأسر الفقيرة التي يشكل الخبز مكوناً أساسياً في استهلاكها الغذائي. كما شمل الإجراء خفض مخصصات المخابز من الدقيق إلى 1.75 كيس لكل طن من الإنتاج، وهو ما يثير مخاطر تتعلق بكمية الخبز المنتج وجودته، فضلاً عن احتمال انتقال جزء من الطلب إلى الأسواق غير النظامية[3]. وتتسم هذه الآلية بحساسية اجتماعية عالية لأنها لا تظهر للمستهلك كرفع مباشر للسعر، بل كتقليص للكمية المتاحة بالسعر نفسه. غير أن أثرها على الفقراء أكبر من أثر رفع أسعار سلع أخرى، لأن الخبز يشكل مكوناً أساسياً في سلة الغذاء، ولأن قدرة الأسر الفقيرة على تعويض الكمية المفقودة ببدائل بروتينية أو غذائية أخرى محدودة.

وفي تقييم حقوقي، حذرت المبادرة السورية للحقوق الأساسية من أن خفض وزن ربطة الخبز مع تثبيت سعرها ينقل قسماً إضافياً من كلفة الأزمة إلى المستهلكين، وقد يفاقم الحرمان الغذائي في ظل الفجوة المتزايدة بين الدخول وتكاليف الغذاء. وتتحمل الأسر الواقعة تحت خطوط الفقر العبء الأكبر لهذا الإجراء، نظراً إلى اعتمادها بدرجة أكبر على الخبز مصدراً أساسياً للغذاء، ومحدودية قدرتها على تعويض الكمية المفقودة ببدائل أعلى تكلفة. ولذلك لا يمكن النظر إلى تعديل وزن الربطة بوصفه إجراءً فنياً محايداً؛ إذ تترتب عليه آثار توزيعية غير متكافئة تقع بصورة أساسية على الأسر الأقل دخلاً (المبادرة السورية للحقوق الأساسية، 2026).

وعلى الجانب الإنتاجي من منظومة الخبز، حددت وزارة الاقتصاد والصناعة في 16 أيار سعر شراء طن القمح القاسي من الدرجة الأولى للموسم الزراعي 2026 عند 4.6 ملايين ليرة. وبعد اعتراضات تناولت مدى كفاية السعر لتغطية تكاليف الإنتاج، صدر المرسوم رقم 120 لعام 2026، الذي منح المزارعين المسلّمين محصولهم إلى المؤسسة السورية للحبوب مكافأة تشجيعية قدرها 900 ألف ليرة للطن. وبذلك ارتفع إجمالي المبلغ المعلن إلى 5.5 ملايين ليرة للطن.[4]

ومع أن المكافأة رفعت السعر الإجمالي، فإن الحكم على كفايته يظل مرتبطاً بمقارنته الفعلية بتكاليف البذار والأسمدة والمحروقات والري والنقل والعمالة، إضافة إلى تغير سعر الصرف على امتداد الموسم.

---

[2] رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026أ، 18 أيار/مايو). المرسوم رقم 110 لعام 2026 المتضمن اعتماد جدول التعرفة الجمركية المتناسقة. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية. و الإخبارية السورية. (2026ب، 18 أيار/مايو). الرئيس الشرع يصدر مرسوماً لجدول التعرفة الجمركية المتناسقة.

[3] وزارة الاقتصاد والصناعة. (2026أ، 9 أيار/مايو). قرار تخفيض وزن ربطة الخبز التمويني من 1200 إلى 1050 غراماً مع تثبيت سعرها عند 4000 ليرة سورية. دمشق.

[4] وزارة الاقتصاد والصناعة. (2026ب، 16 أيار/مايو). قرار تحديد سعر شراء طن القمح القاسي من الدرجة الأولى للموسم الزراعي 2026. دمشق. و صحيفة الثورة السورية. (2026، 18 أيار/مايو). وسط ارتفاع تكاليف الإنتاج: تسعيرة القمح دون توقعات المزارعين.و رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026ب، 21 أيار/مايو). المرسوم رقم 120 لعام 2026 القاضي بمنح مكافأة تشجيعية لمزارعي القمح عن كل طن يُسلّم إلى المؤسسة السورية للحبوب. كالة سانا.

وقد نبهت المبادرة السورية للحقوق الأساسية إلى أن عدم ضمان سعر شراء عادل ومستقر، يغطي تكاليف الإنتاج ويوفر هامشاً مناسباً للمزارعين، قد يؤدي إلى انخفاض الكميات المسلّمة إلى المؤسسات العامة، أو توجه المنتجين إلى قنوات بيع أخرى، أو تقليص المساحات المزروعة في المواسم اللاحقة. ولا تتوقف آثار ذلك عند دخول المزارعين، بل تمتد إلى توافر القمح واستقرار إنتاج الخبز واحتمال زيادة الاعتماد على الاستيراد، بما يجعل الأمن الغذائي أكثر تعرضاً لتقلبات سعر الصرف والأسعار العالمية واضطرابات الإمداد (المبادرة السورية للحقوق الأساسية، 2026).

وتظهر سياستا تسعير الخبز وشراء القمح مدى الترابط بين جانبي الاستهلاك والإنتاج في منظومة الأمن الغذائي. فمن جهة، يؤدي رفع التكلفة الفعلية للخبز إلى زيادة العبء على المستهلكين، ولا سيما الأسر الفقيرة؛ ومن جهة أخرى، قد يؤدي عدم كفاية سعر شراء القمح إلى إضعاف حوافز الإنتاج المحلي وتهديد استدامة الإمدادات. وبذلك، فإن محاولة خفض العبء المالي لمنظومة الخبز من خلال السعر أو الكمية وحدهما قد تنقل المخاطر من المستهلك إلى المزارع، أو بالعكس، من دون معالجة الاختلالات الإنتاجية والتمويلية والاجتماعية التي تعاني منها المنظومة. ويتطلب التعامل مع هذه الاختلالات ربط سياسات شراء القمح ودعم الخبز بسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، إلى جانب تعزيز شفافية احتساب تكاليف الإنتاج والدعم.

وعلى مستوى الأجور والدخول، أصدرت وزارة المالية في 10 أيار التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026، الصادر في 20 آذار، والذي نص على زيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين في الجهات العامة المشمولة بنسبة 50 بالمئة. ومع ذلك، ظل أثر الزيادة في القوة الشرائية محدوداً في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية واستمرار الفجوة الواسعة بين الأجور وتكاليف المعيشة. كما أن اقتصارها على فئات محددة من العاملين لا يعالج أوضاع العاملين في القطاع غير المنظم أو الأسر المعتمدة على دخول غير ثابتة، وهي من أكثر الفئات تعرضاً لصدمات أسعار الغذاء والطاقة والنقل.[5]

وفي المحصلة، اجتمعت خلال أيار عدة مصادر للضغط على الأسعار، أبرزها رفع أسعار المحروقات، وتراجع سعر صرف الليرة، وتقليص وزن ربطة الخبز، واستمرار ارتفاع تكاليف الاستيراد والشحن. وجاء ذلك في وقت بقيت فيه زيادة الأجور محدودة الأثر في تعويض ارتفاع تكاليف المعيشة. وفي المقابل، أظهرت سياسة شراء القمح صعوبة التوفيق بين ضبط كلفة منظومة الخبز وتوفير حوافز كافية لاستمرار الإنتاج المحلي. وأدى تزامن هذه العوامل إلى انتقال الضغوط من الطاقة والوقود إلى النقل والغذاء وسائر تكاليف الإنتاج والاستهلاك، بينما تحملت الأسر الفقيرة وصغار المنتجين قسماً كبيراً من أعباء التكيف الاقتصادي.

[5] رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026ج، 20 آذار/مارس). المرسوم رقم 67 لعام 2026 المتضمن زيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين في الجهات العامة بنسبة 50 بالمئة. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية. و وزارة المالية. (2026أ، 10 أيار/مايو). التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026 المتعلق بزيادة الرواتب والأجور. دمشق.

3. التضخم السنوي (٧-٥-٧) في سوريا

يُظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار في سوريا خلال أيار 2026، إذ بلغ معدل التضخم السنوي 40 بالمئة. وارتفع الرقم القياسي من 716 نقطة في أيار 2025 إلى 1002 نقاط في أيار 2026، وفق سنة الأساس 2021=100. ويعكس هذا الارتفاع اتساع الفجوة السعرية خلال عام واحد واستمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوري، بما يشير إلى ارتباط ارتفاع الأسعار باختلالات اقتصادية عميقة وممتدة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (٧-٥-٧) للأسعار في سوريا خلال الفترة (أيار 2025 – أيار 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

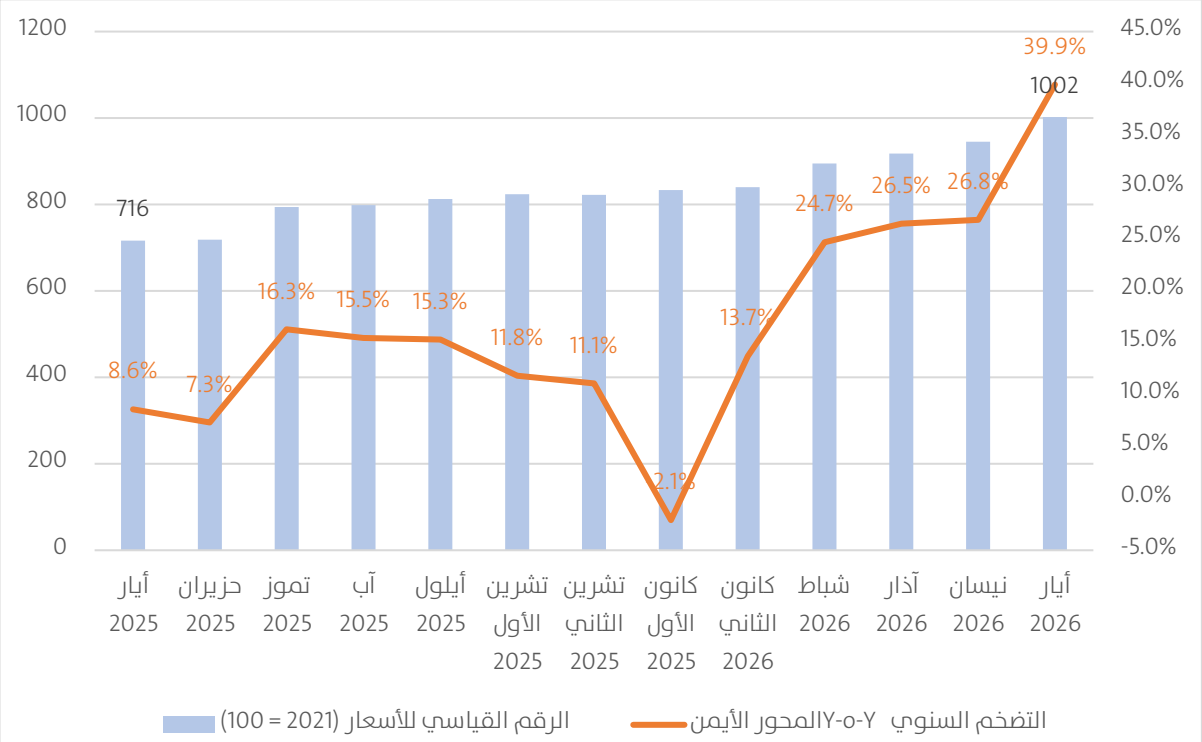

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى معدل تضخم سنوي بين مجموعات الإنفاق، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعارها بنسبة 58.5 بالمئة. وجاء ذلك مدفوعاً بصورة رئيسة بارتفاع الإيجارات الفعلية والمحتسبة للسكن بنسبة 65.7 بالمئة، وأسعار الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 48.9 بالمئة، فضلاً عن زيادة أسعار إمدادات المياه والخدمات المرتبطة بها بنسبة 19.3 بالمئة. وتدل هذه الارتفاعات على تصاعد الأعباء التي تتحملها الأسر لتأمين السكن والخدمات الأساسية، وهي نفقات تتسم بمرونة محدودة، نظراً إلى صعوبة تقليصها أو الاستعاضة عنها.

وجاءت مجموعة الدخان والتبغ في المرتبة الثانية، مسجّلة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 54.4 بالمئة، مدفوعاً بزيادة أسعار منتجات التبغ المصنّعة محلياً.

وشملت الارتفاعات السنوية بقية مكونات إنفاق الأسر بدرجات متفاوتة؛ إذ ارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 38.6 بالمئة، ومجموعة التعليم بنسبة 30.5 بالمئة، في ظل ارتفاع تكاليف التعليم الخاص، وتنامي الاعتماد على الدروس الخصوصية والخدمات التعليمية غير المدعومة، بالتزامن مع إعادة هيكلة تمويل القطاع في ظل محدودية الضوابط الناظمة، وإعادة تنظيم بعض المؤسسات التعليمية، ومواءمة الرسوم مع التسعيرات المعتمدة في الجامعات الحكومية والخاصة للموسم الدراسي 2026–2027. كما زادت أسعار ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة 30.4 بالمئة، كذلك ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 29.1 بالمئة، ومجموعة النقل بنسبة 19.0 بالمئة. ويعكس امتداد الارتفاعات إلى معظم مجموعات الإنفاق اتساع نطاق الضغوط التضخمية، لتشمل السلع والخدمات الأساسية وغير الأساسية ضمن سلة استهلاك الأسر، بدلاً من تركزها في مجموعة محددة.

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر أيار 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي أيار 2025	الرقم القياسي نيسان 2026	الرقم القياسي أيار 2026	التضخم السنوي (Y-o-Y)	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	**716**	**945**	**1002**	**%39.9**	**%6.0**
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	552	695	713	%29.1	%2.6
2	الدخان والتبغ	438	609	676	%54.4	%11.0
3	الملابس والأحذية	575	645	691	%20.2	%7.1
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1163	1711	1844	%58.5	%7.8
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	458	602	598	%30.4	%0.8-
6	الصحة	735	830	845	%14.9	%1.8
7	النقل	892	903	1062	%19.0	%17.6
8	الاتصالات	206	201	202	%2.3-	%0.0
9	الترويح والثقافة	473	494	494	%4.4	%0.2-
10	التعليم	736	932	961	%30.5	%3.1
11+12	سلع وخدمات متنوعة	693	919	960	%38.6	%4.4

تصويب: ورد في النشرة السابقة أن الرقم القياسي لشهر نيسان بلغ 950 نقطة، في حين أن القيمة الصحيحة هي 945 نقطة. وبناءً عليه، عُدّلت النتائج المرتبطة بهذه القيمة في النشرة الحالية.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وانخفضت أسعار مجموعة الاتصالات بنسبة 2.3 بالمئة، بالتزامن مع فتح باب استيراد السلع الاستهلاكية وتخفيض الرسوم الجمركية على الهواتف المحمولة، الأمر الذي أسهم في زيادة المعروض وخفض أسعار الأجهزة. كما ساعد ربط مناطق جديدة في إدلب وريف حلب بشبكات الاتصالات السورية على تقليص الاعتماد على الشبكات الأجنبية الأعلى تكلفة نسبياً، ولا سيما شبكتي "e-LUX Mobile" و "Turkcell"، ما انعكس في انخفاض تكاليف خدمات الاتصالات في هذه المناطق.

4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا تضخماً شهرياً بلغ 6 بالمئة خلال أيار 2026، مدفوعاً بصورة رئيسة بالارتفاع الحاد في أسعار النقل، إلى جانب زيادات شملت السكن والطاقة والملابس والتعليم والخدمات. ولم تتوزع الضغوط السعرية بالتساوي بين مجموعات الاستهلاك؛ إذ تراوحت التغيرات بين ارتفاع بنسبة 17.6 بالمئة في مجموعة النقل وانخفاض محدود بنسبة 0.8 بالمئة في مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية.

وتصدّرت مجموعة النقل الارتفاعات الشهرية، مسجّلة زيادة بنسبة 17.6 بالمئة، أي ما يقارب ثلاثة أمثال معدل التضخم العام. وجاء هذا الارتفاع بصورة أساسية نتيجة زيادة أسعار المحروقات وانعكاسها المباشر على أجور النقل العام والخاص. وتزداد أهمية هذه الزيادة بسبب الدور الذي يؤديه النقل في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ فهو يدخل في تكاليف الإنتاج والتوزيع والوصول إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية. ومن ثم، يُرجّح أن تنتقل الزيادة في تكاليفه تدريجياً إلى أسعار سلع وخدمات أخرى، وأن يمتد جانب من أثرها التضخمي إلى الأشهر اللاحقة.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر أيار 2026 (بالنسب المئوية)

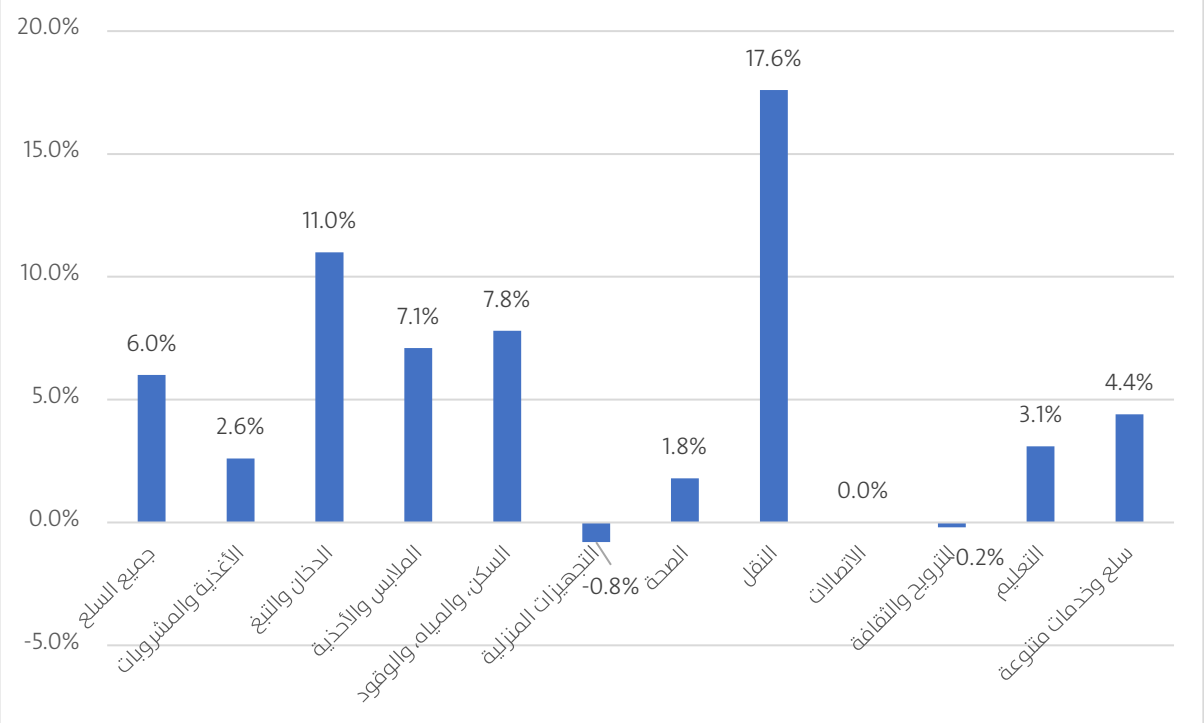

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجّلت مجموعة الدخان والتبغ ثاني أعلى ارتفاع شهري، بنسبة 11.0 بالمئة، تلتها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي ارتفعت أسعارها بنسبة 7.8 بالمئة. ويعكس ارتفاع المجموعة الأخيرة زيادة الأعباء المرتبطة بالسكن والطاقة، بما في ذلك الإيجارات والكهرباء ومصادر

الطاقة والوقود المنزلي. ونظراً إلى صعوبة تقليص الإنفاق على هذه البنود، فإن ارتفاع أسعارها يضغط بصورة مباشرة على الدخل الحقيقي للأسر، ولا سيما الأسر منخفضة الدخل والنازحة والمستأجرة.

وارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 7.1 بالمئة، متجاوزة معدل التضخم العام، متأثرة بارتفاع تكاليف النقل وتقلبات سعر الصرف. كما سجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة زيادة بنسبة 4.4 بالمئة، في مؤشر على انتقال جانب من ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والأجور التشغيلية إلى أسعار الخدمات. وارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 3.1 بالمئة، ما أضاف أعباءً إلى نفقات الأسر على الأقساط واللوازم والنقل والخدمات التعليمية.

وبلغ ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية 2.6 بالمئة، وهو معدل أدنى من التضخم العام، لكنه يترك أثراً معيشياً واسعاً بسبب الوزن الكبير للغذاء في إنفاق الأسر السورية، ولا سيما الفقيرة منها. ولا تعني الزيادة المحدودة نسبياً تراجع الضغط الذي تمثله نفقات الغذاء، إذ جاءت من مستويات سعرية مرتفعة أصلاً، واستنزفت جزءاً مهماً من دخول الأسر. كذلك ارتفعت أسعار مجموعة الصحة بنسبة 1.8 بالمئة، بما زاد صعوبة الحصول على الأدوية والخدمات الصحية في ظل ضعف القدرة الشرائية.

في المقابل، استقرت أسعار الاتصالات دون تغير يُذكر، بينما انخفضت أسعار الترويح والثقافة بنسبة 0.2 بالمئة، وأسعار التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة 0.8 بالمئة. إلا أن هذه الانخفاضات المحدودة لم تعوّض الارتفاعات الكبيرة في النقل والسكن والطاقة وغيرها من المجموعات الأساسية.

وعموماً، يكشف تضخم أيار عن موجة سعرية قادتها تكاليف النقل والطاقة والسكن، وامتدت آثارها إلى عدد من السلع والخدمات الأخرى. كما أن تركز الارتفاعات في بنود يصعب على الأسر الاستغناء عنها يجعل أثر التضخم في مستويات المعيشة أشد مما يوحي به المعدل العام، ولا سيما بالنسبة إلى الأسر الفقيرة التي يتركز إنفاقها على الغذاء والسكن والنقل والخدمات الأساسية.

4.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر أيار 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر نيسان السابق. وتكتسب هذه القراءة أهمية خاصة لأن تضخم أيار اتجه أساساً نحو النقل والسكن والطاقة والخبز، مع امتداد ثانوي إلى الدخان والأغذية والخدمات.

4.1.1. مجموعة النقل

ارتفعت أسعار مجموعة النقل بنسبة 17.6 بالمئة خلال أيار 2026 مقارنة بالشهر السابق، مسجّلةً أعلى معدل تضخم شهري بين مجموعات الاستهلاك. وجاء هذا الارتفاع بصورة رئيسة عقب القرارات الحكومية الصادرة في 7 أيار، التي عدّلت أسعار المشتقات النفطية؛ إذ ارتفع سعر ليتر المازوت من 0.75 إلى 0.88 دولار، وبنزين أوكتان 90 من 0.85 إلى 1.10 دولار، فيما حُدد سعر بنزين أوكتان 95 عند 1.15 دولار لليتر. وشكّل رفع أسعار الوقود صدمة مباشرة لتكاليف النقل الخاص والعام، ولا سيما في مناطق الحكومة الانتقالية، التي سجلت زيادات أعلى بكثير من مناطق الإدارة الذاتية.

وتُظهر نتائج المسح ارتفاع سعر وقود السيارات الخاصة بالسعر المدعوم في مناطق الحكومة الانتقالية بنسبة 46 بالمئة، من نحو 10500 ليرة إلى 15400 ليرة لليتر، كما ارتفع سعر الوقود الحر بنسبة 31 بالمئة، من نحو 12100 ليرة إلى 15800 ليرة. وعلى مستوى سوريا، ارتفع سعر الوقود المدعوم بنسبة 34 بالمئة، والوقود الحر بنسبة 27 بالمئة، بما يعكس الأثر الواسع لتعديل أسعار المشتقات النفطية في متوسطات الأسعار الوطنية.

وانتقلت الزيادة في أسعار الوقود إلى أجور خدمات النقل، وإن بمعدلات أدنى ودرجات متفاوتة؛ إذ ارتفعت أجرة الباص أو السرفيس داخل المدينة على مستوى سوريا بنسبة 8 بالمئة، وأجرة سيارة الأجرة لمسافة ثلاثة كيلومترات بنسبة 10 بالمئة، وأجرة النقل بالباص بين المدن بنسبة 11 بالمئة.

وتكشف الفروقات الجغرافية أن الضغوط السعرية لم تتوزع بالدرجة نفسها بين المناطق. فقد استقرت أجور النقل الحضري في مناطق الإدارة الذاتية، وبذلك تركزت موجة التضخم بصورة أساسية في المناطق التي طُبقت فيها التسعيرة الحكومية الجديدة، ما يؤكد الدور المباشر لقرارات رفع أسعار المحروقات في الزيادة الكبيرة التي سجلها الرقم القياسي لأسعار مجموعة النقل خلال الشهر.

4.1.2. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

ارتفعت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.8 بالمئة خلال أيار 2026 مقارنة بنيسان، مدفوعة بزيادة تكاليف الإيجار وصيانة المساكن، إلى جانب الارتفاعات الكبيرة في أسعار الغاز والمازوت وبعض خدمات المياه. ويترك هذا الارتفاع أثراً معيشياً مضاعفاً، لأن معظم مكونات المجموعة تمثل نفقات أساسية يصعب على الأسر الاستغناء عنها أو تأجيلها.

وارتفع متوسط الإيجار الشهري للمسكن على مستوى سوريا بنسبة 5 بالمئة، من نحو 2.38 مليون ليرة في نيسان إلى 2.51 مليون ليرة في أيار. وتفاوتت الزيادة بين مناطق السيطرة والعملات المتداولة؛ إذ

بلغت 12 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و 6 بالمئة في المناطق التي تتعامل بالليرة التركية، مقابل 2 بالمئة في مناطق الإدارة الذاتية. ويشير هذا التفاوت إلى اختلاف الضغوط التي تحكم سوق الإيجارات بين المناطق، بما فيها مستويات الطلب وتكاليف المعيشة وأسعار الصرف وحركة السكان.

وترافق ارتفاع الإيجارات مع زيادة تكاليف الصيانة الاعتيادية للمساكن؛ إذ ارتفع متوسط سعر الإسمنت العادي بنسبة 9 بالمئة على مستوى سوريا، وبلغت الزيادة 14 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و 18 بالمئة في المناطق التي تتعامل بالليرة التركية. كما ارتفعت أسعار الدهانات بنسبة 9 بالمئة، ما زاد تكلفة إصلاح المساكن وصيانتها وتجهيزها.

وكانت مصادر الطاقة المنزلية من أبرز محركات تضخم المجموعة؛ إذ ارتفع متوسط تكلفة أسطوانة الغاز المدعوم بنسبة 25 بالمئة على مستوى سوريا. وبلغت الزيادة 33 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و 21 بالمئة في المناطق التي تتعامل بالليرة التركية، مقابل 4 بالمئة في مناطق الإدارة الذاتية. وجاء ذلك عقب قرار تعديل أسعار المشتقات النفطية الصادر في 7 أيار، الذي رفع السعر الرسمي لأسطوانة الغاز المنزلي من 10.5 إلى 12.5 دولار، أي بنسبة تقارب 19 بالمئة. وتجاوزت الزيادة الفعلية المرصودة النسبة الرسمية في بعض المناطق نتيجة تكاليف النقل والتوزيع، وتفاوت أسعار الصرف، والفارق بين السعر المحدد رسمياً والسعر الذي تصل به الأسطوانة إلى المستهلك.

في المقابل، انخفض متوسط سعر أسطوانة الغاز في السوق السوداء بنسبة 10 بالمئة على مستوى سوريا، بالتزامن مع تحسن توافر الغاز عبر قنوات التوزيع النظامية بعد رفع سعره الرسمي. ويشير ذلك إلى إعادة تموضع السوق حول مستوى رسمي أعلى، مع تقلص نسبي للفارق بين السعرين الرسمي والموازي.

كذلك ارتفع سعر ليتر المازوت المدعوم بنسبة 23 بالمئة على مستوى سوريا، وبنسبة 34 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و29 بالمئة في المناطق التي تتعامل بالليرة التركية، في حين استقر في مناطق الإدارة الذاتية. وامتد الارتفاع إلى السوق السوداء، حيث زاد سعر المازوت بنسبة 19 بالمئة على المستوى الوطني. ويبين ذلك انتقال أثر رفع السعر الرسمي للمازوت من 0.75 إلى 0.88 دولار لليتر إلى السوقين النظامية والموازية، مع تفاوت حجم الزيادة تبعاً لتكاليف النقل والتوزيع وظروف العرض في كل منطقة.

4.1.3. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية على مستوى سوريا بنسبة 2.6 بالمئة خلال أيار 2026 مقارنة بالشهر السابق، فيما ارتفعت أسعار الأغذية وحدها بنسبة 2.3 بالمئة. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار الخبز والحبوب والفواكه والمنتجات الحيوانية، في مقابل انخفاض موسمي حاد في أسعار البقول والخضروات، أسهم في كبح تضخم المجموعة.

وتصدّرت مجموعة الخبز والحبوب الارتفاعات، مسجّلةً زيادة بنسبة 10.4 بالمئة. وتأثرت هذه الزيادة بقرار 9 أيار الذي خفّض وزن ربطة الخبز من 1200 إلى 1050 غراماً مع الإبقاء على سعرها دون تغيير، ما رفع سعر

الكيلوغرام فعلياً. وأظهرت نتائج المسح ارتفاع متوسط سعر كيلوغرام الخبز من 3624 ليرة في نيسان إلى 4061 ليرة في أيار، مع تفاوت واضح بين المحافظات؛ إذ وصل إلى 4500 ليرة في السويداء، مقابل 3100 ليرة في الحسكة. كما ارتفع متوسط سعر الخبز السياحي من 9050 إلى 9886 ليرة للكيلوغرام، والبرغل من 10852 إلى 11617 ليرة، والأرز الإسباني من 13173 إلى 14119 ليرة، والمعكرونة من 13093 إلى 14115 ليرة.

وسجّلت أسعار الفواكه زيادة بنسبة 9.4 بالمئة؛ إذ ارتفع متوسط سعر الليمون من 20770 إلى 26513 ليرة للكيلوغرام، والعنب من 16969 إلى 20205 ليرات، والبرتقال من 12447 إلى 13474 ليرة. يعكس هذا الارتفاع تفاوت المواسم الزراعية وتكاليف النقل والتخزين.

وارتفعت أسعار اللحوم بنسبة 4.1 بالمئة. وبلغ متوسط سعر لحم الغنم نحو 205 آلاف ليرة للكيلوغرام، لكنه تفاوت بدرجة كبيرة بين المحافظات، من نحو 145 ألف ليرة في القنيطرة إلى 287 ألف ليرة في دمشق. كما بلغ متوسط سعر لحم البقر نحو 158 ألف ليرة للكيلوغرام. ويُظهر هذا التفاوت أثر الاختلافات المحلية في العرض وتكاليف الأعلاف والنقل والذبح والتوزيع، فضلاً عن مستويات الطلب والقدرة الشرائية.

في المقابل، انخفضت أسعار البقول والخضروات بنسبة 18.9 بالمئة، مدفوعة بزيادة المعروض الموسمي من عدد من المنتجات. فقد تراجع متوسط سعر البندورة من 14656 إلى 9865 ليرة للكيلوغرام، والباذنجان من 9975 إلى 7630 ليرة، والبصل اليابس من 8403 إلى 6758 ليرة، والخيار من 12358 إلى 10349 ليرة. وأسهم هذا الانخفاض الواسع في الحد من أثر الزيادات المسجلة في أسعار الخبز والحبوب والفواكه والمنتجات الحيوانية، ومنع تضخم مجموعة الغذاء من الاقتراب من معدل التضخم العام.

وجغرافياً، سجّل ريف دمشق ودمشق أعلى معدلي تضخم في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، بنسبة 5.8 بالمئة و 5.6 بالمئة على التوالي. في المقابل، استقرت أسعار المجموعة في الرقة، وسجلت زيادات محدودة في الحسكة وحماة ودير الزور. ويعكس هذا التفاوت اختلاف أثر قرارات التسعير، والمواسم الزراعية، وتكاليف النقل، وأنظمة العملة والإمداد بين المحافظات.

4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

أظهر التضخم الشهري لأسعار المستهلك خلال أيار 2026 تفاوتاً جغرافياً واضحاً بين المحافظات السورية؛ إذ تراوحت معدلاته بين 1.6 بالمئة في كل من إدلب والحسكة و 11 بالمئة في حلب، مقابل معدل عام بلغ 6 بالمئة على مستوى سوريا.

وسجّلت محافظة حلب أعلى معدل تضخم شهري، بلغ 11 بالمئة، متجاوزة المتوسط السوري بخمس نقاط مئوية. وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الوقود والطاقة وتكاليف النقل والسلع المستوردة ومواد صيانة المساكن. كما أسهم تعدد العملات المستخدمة داخل المحافظة في زيادة التفاوت السعري؛ إذ تسود الليرة السورية في مدينة حلب، بينما تُستخدم الليرة التركية على نطاق واسع في ريفها. وجاءت ريف دمشق في المرتبة الثانية، بمعدل تضخم بلغ 7.8 بالمئة، متأثرة بارتفاع الإيجارات وتكاليف النقل والطاقة. وسجلت كل اللاذقية تضخم شهري بلغ 7.0 بالمئة، وحماة بنسبة 6.9 بالمئة، ثم حمص بنسبة 6.6 بالمئة.

وسجلت القنيطرة تضخماً بلغ 5.8 بالمئة، تلتها طرطوس بنسبة 5.6 بالمئة، ثم دير الزور بنسبة 5.1 بالمئة والرقة بنسبة 4.8 بالمئة. وعلى الرغم من بقاء هذه المعدلات دون المتوسط السوري، فإنها تشير إلى ضغوط سعرية ملموسة خلال الشهر. وبلغ المعدل 4.4 بالمئة في درعا و 4.3 بالمئة في السويداء.

الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر أيار 2026 (بالنسب المئوية)

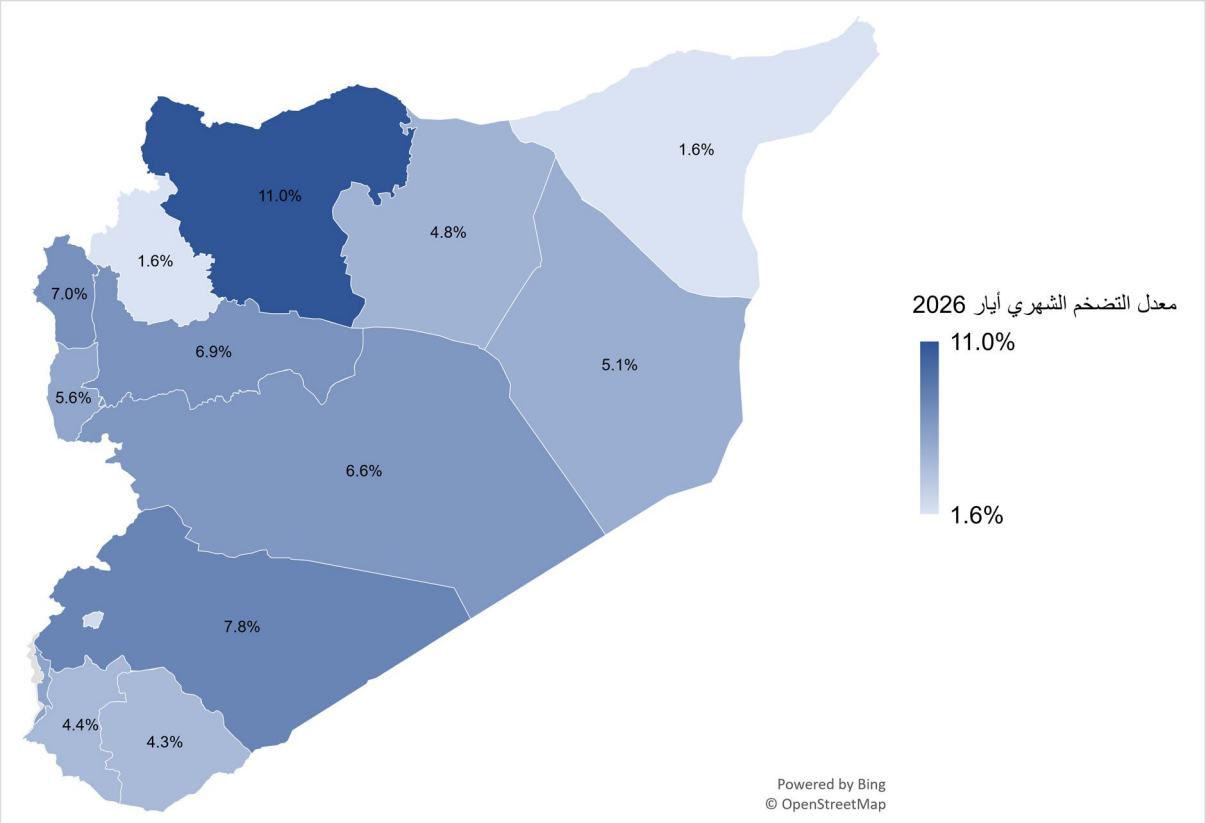

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجلت إدلب والحسكة أدنى معدل تضخم شهري، بنسبة 1.6 بالمئة لكل منهما. ففي إدلب، تتأثر حركة الأسعار باستخدام الليرة التركية والارتباط التجاري بالأسواق عبر الحدود، في حين تخضع الحسكة لنظام مختلف للتسعير والإمداد ضمن مناطق الإدارة الذاتية. وأظهرت البيانات التفصيلية استقرار عدد من الأسعار المدارة في هذه المناطق، ولا سيما بعض أجور النقل وأسعار الوقود المدعوم، ما أسهم في الحد من معدل التضخم العام في الحسكة، على الرغم من ارتفاع سعر المازوت في السوق السوداء وأسعار بعض السلع الأخرى.

وعموماً، توضح النتائج أن تضخم أيار لم يتخذ شكل موجة سعرية موحدة في مختلف أنحاء سوريا، بل نتج عن تفاعل القرارات الحكومية مع الخصائص الاقتصادية لكل سوق محلية. فقد كان أثر تعديل أسعار المحروقات أشد في المحافظات التي تخضع مباشرة للتسعيرة الحكومية أو تتحمل تكاليف نقل مرتفعة، بينما ظل أكثر محدودية في المناطق التي تعتمد عملات أو أنظمة تسعير وإمداد مختلفة. كما أسهم تفاوت الإيجارات وتكاليف السكن والمياه، إلى جانب اختلاف مدى توافر الوقود والسلع، في توسيع الفجوة بين المحافظات. وبذلك، يخفي المعدل العام للتضخم تباينات محلية واسعة في حجم الضغوط التي تعرضت لها تكاليف معيشة الأسر خلال الشهر.

5. التباين السعري بين المحافظات

تكشف نتائج التفاوت السعري[6] في أيار 2026 عن استمرار الفروق المكانية في أسعار السلع والخدمات بين المحافظات السورية، مع تغير ترتيب مجموعات الاستهلاك الرئيسية مقارنة بنيسان. وتصدرت مجموعة النقل المجموعات من حيث التفاوت، إذ ارتفع المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف أسعار مكوناتها من 0.605 في نيسان إلى 0.775 في أيار. وحلّت بعدها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، بارتفاع طفيف من 0.696 إلى 0.700.

ويبدو أن اتساع التفاوت في مجموعة النقل ارتبط بتعديل أسعار المشتقات النفطية في 7 أيار، في ظل اختلاف اتجاه تغير أسعار الوقود بين مناطق السيطرة. فقد ارتفع سعر الوقود المدعوم للسيارات بنسبة 46 بالمئة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، بينما بقي دون تغيير في مناطق الإدارة الذاتية. كما تفاوتت الزيادات في أجور النقل داخل المدن وبينها تبعاً للتعرفات المعتمدة ومدى توافر الوقود والمسافات وتكاليف التشغيل.

أما استمرار التفاوت المرتفع في مجموعة السكن والطاقة، فيعكس الطابع المحلي لأسواق الإيجارات وخدمات المياه والكهرباء والغاز والوقود. وتتأثر أسعار هذه المكونات بظروف تختلف بدرجة كبيرة بين المحافظات، بما في ذلك نظم التسعير والدعم، وحالة البنية التحتية، ومستويات توافر الخدمات، ومدى

[6] حُسب معامل الاختلاف لكل سلعة أو خدمة بقسمة الانحراف المعياري لأسعارها المُعيرَّة بين المحافظات على متوسطها الحسابي. وتشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى تقارب الأسعار وانخفاض التباين النسبي بين المحافظات، بينما تدل القيم الأعلى والأقرب إلى الواحد على اتساع التباين؛ فالقيمة 1 تعني أن الانحراف المعياري يعادل المتوسط الحسابي. ويمكن أن يتجاوز معامل الاختلاف الواحد، ولذلك لا يمثل الواحد حداً أقصى للمؤشر. أما القيمة المعروضة لكل مجموعة رئيسة، فتمثل المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف مكوناتها، وليست معامل اختلاف محسوباً مباشرةً للمجموعة.

الاعتماد على الأسواق الرسمية أو الموازية. ولذلك بقي التفاوت المكاني في هذه المجموعة مرتفعاً، مع زيادة محدودة مقارنة بنيسان.

كذلك ارتفع متوسط معاملات اختلاف مكونات التجهيزات المنزلية من 0.538 إلى 0.585، ومتوسط مجموعة الصحة من 0.502 إلى 0.522. في المقابل، سجلت مجموعة الترويح والثقافة انخفاضاً طفيفاً من 0.560 إلى 0.554. وتوضح هذه المستويات أن الفروق بين المحافظات في تكاليف السلع والخدمات التي تضمها هذه المجموعات ظلت ملموسة، وإن اختلف اتجاهها من مجموعة إلى أخرى.

وبلغ المتوسط 0.501 في كل من مجموعتي الدخان والتبغ والملابس والأحذية، مقابل 0.495 لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية. وبذلك، انخفض التفاوت في أسعار مكونات الأغذية بدرجة طفيفة عن مستواه في نيسان، البالغ 0.506. وتميل أسعار السلع المستوردة، مثل السكر والأرز، إلى التقارب بين المحافظات أكثر من أسعار اللحوم والخضروات والفواكه، التي تتأثر بمواقع الإنتاج والمواسم الزراعية وتكاليف النقل وحجم العرض المحلي. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع المتوسط في مجموعتي الدخان والتبغ والملابس والأحذية من 0.401 في نيسان إلى 0.501 في أيار، في ظل تفاوت ظروف التوريد وتكاليف النقل وأسعار الصرف وهوامش البيع ومستويات الطلب المحلي بين المحافظات.

وسجلت مجموعة التعليم أكبر انخفاض بين المجموعات الرئيسية، إذ تراجع متوسط معاملات اختلاف مكوناتها من 0.614 في نيسان إلى 0.457 في أيار، بما يشير إلى تقارب نسبي في تكاليف خدماتها بين المحافظات، من دون أن يعني ذلك انخفاض الأسعار ذاتها. كما انخفض المتوسط في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة من 0.429 إلى 0.393. أما مجموعة الاتصالات، فسجلت أدنى مستوى من التفاوت، بتراجع متوسطها من 0.345 إلى 0.327.

الشكل (4): المتوسطات الحسابية غير الموزونة لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال أيار 2026

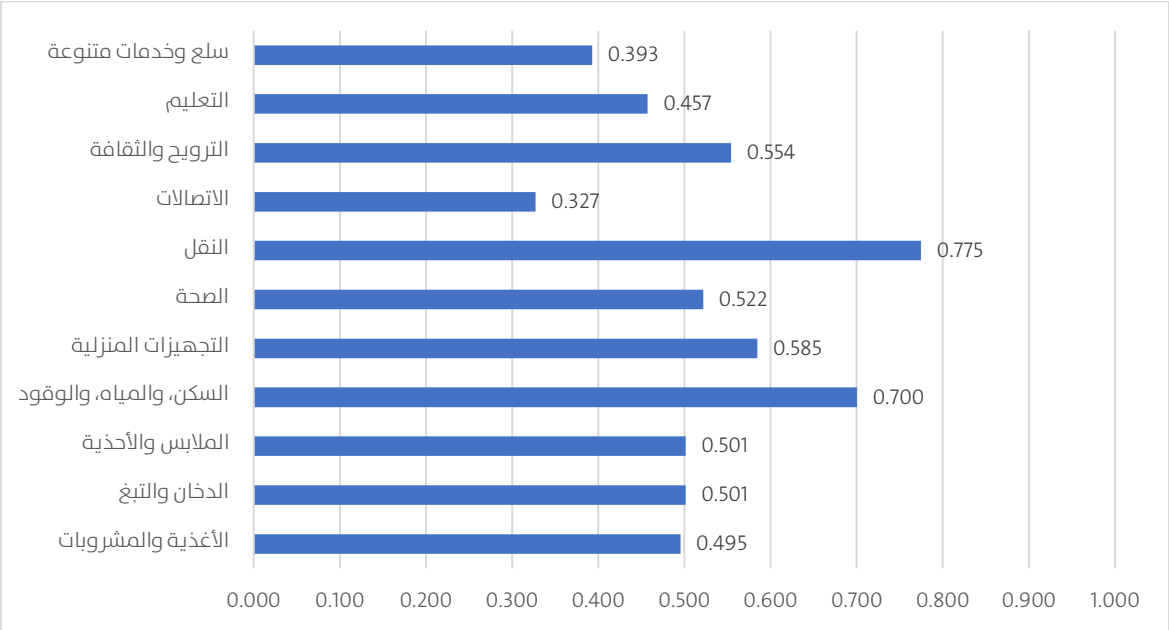

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

6. المساهمة في التضخم

يُظهر تحليل مساهمة المجموعات الرئيسية في معدل التضخم الشهري، الذي بلغ 6 بالمئة خلال أيار 2026، استمرار تركز الضغوط التضخمية في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي أسهمت بنحو 3.45 نقاط مئوية من المعدل العام[7]، أي ما يعادل 57.5 بالمئة منه.[1] وجاءت مجموعة النقل في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت نحو 0.99 نقطة مئوية، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنحو 0.81 نقطة مئوية. وبذلك، أسهمت المجموعات الثلاث مجتمعة بنحو 5.25 نقاط مئوية، أي ما يقارب 87.5 بالمئة من إجمالي التضخم المسجل خلال الشهر.

وتشير المقارنة مع نيسان إلى ارتفاع المساهمة المطلقة لمجموعة السكن والطاقة من نحو 2.3 نقطة مئوية إلى 3.45 نقاط مئوية في أيار. ومع ذلك، انخفضت حصتها النسبية من إجمالي التضخم من 75.7 بالمئة إلى 57.5 بالمئة، نتيجة تسارع معدل التضخم العام واتساع نطاق الزيادات السعرية ليشمل مجموعات أخرى. ولذلك، لا يعكس تراجع حصتها النسبية انحسار الضغوط السعرية الناشئة عن السكن والطاقة، بل ارتفاع مساهمة المجموعات الأخرى في التضخم الشهري.

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر أيار 2026 (نقطة مئوية)

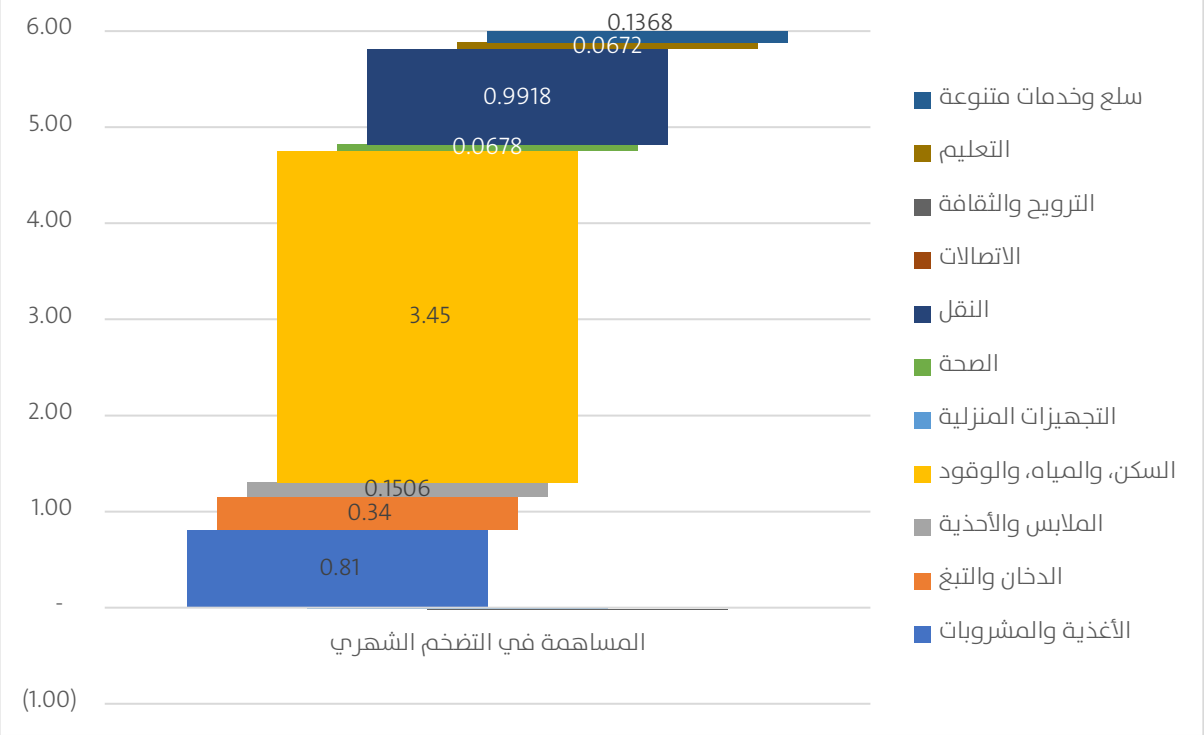

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[7] تُقاس مساهمة كل مجموعة رئيسة في التضخم الشهري بالنقاط المئوية، من خلال تطبيق وزنها الترجيحي على معدل التغير الشهري في رقمها القياسي. وتُحسب حصتها النسبية من التضخم بقسمة هذه المساهمة على معدل التضخم العام.

وبلغت مساهمة مجموعتي السكن والطاقة والنقل معاً نحو 4.44 نقاط مئوية، أي قرابة 74 بالمئة من معدل التضخم الشهري. وجاء ذلك بالتزامن مع تعديل أسعار المشتقات النفطية بموجب القرار الحكومي الصادر في 7 أيار 2026، وما أعقبه من ارتفاع أسعار الغاز والمازوت والبنزين وأجور النقل. ويبين هذا التركز أن تضخم أيار كان، في جانب كبير منه، تضخم تكلفة مدفوعاً بارتفاع كلف الطاقة والنقل، وليس نتيجة زيادة عامة في الطلب. وينعكس هذا النوع من التضخم مباشرة على الأسر والمنتجين الصغار، إذ يرفع نفقات المعيشة وتكاليف الإنتاج في الوقت نفسه، ويضعف الأثر الحقيقي لأي زيادة اسمية في الأجور.

وساهمت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنحو 0.81 نقطة مئوية، نتيجة وزنها الكبير في إنفاق الأسر، إلى جانب تأثر أسعارها بارتفاع كلف النقل والطاقة وتعديل وزن ربطة الخبز. كما بلغت مساهمة مجموعة الدخان والتبغ نحو 0.34 نقطة مئوية، مقابل 0.15 نقطة مئوية للملابس والأحذية و0.14 نقطة مئوية للسلع والخدمات المتنوعة.

وظلت مساهمتا الصحة والتعليم محدودة ومتقاربتين، عند نحو 0.068 و0.067 نقطة مئوية على التوالي، في حين لم تسجل الاتصالات مساهمة تُذكر. وفي الاتجاه المعاكس، ساهم الانخفاض الطفيف في أسعار مكونات التجهيزات المنزلية والترويح والثقافة في الحد من التضخم بنحو 0.016 و0.001 نقطة مئوية على التوالي.

وتشير هذه النتائج إلى أن الضغوط التضخمية، التي تركزت بدرجة كبيرة في السكن والطاقة خلال نيسان، أصبحت أوسع نطاقاً في أيار، وامتدت بصورة خاصة إلى النقل والغذاء والدخان والتبغ. وقد زاد ذلك من الأعباء المعيشية على الأسر، لأن معظم الارتفاعات طالت نفقات أساسية ومتكررة يصعب الاستغناء عنها أو تأجيلها، وفي مقدمتها السكن والطاقة والنقل والغذاء.

7. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الحوالات والصرافة وسعر النشرة الرسمية عند 11350 ليرة سورية للدولار طوال شهر أيار 2026. وفي المقابل، بلغ المتوسط الشهري لسعر الصرف في السوق الموازية نحو 13630 ليرة للدولار، مقارنة بنحو 12922 ليرة في نيسان، ما يعكس تراجعاً شهرياً في قيمة الليرة بنسبة 5.5 بالمئة. وعلى المستوى المكاني، بلغ متوسط سعر الصرف نحو 13627 ليرة في مناطق الحكومة الانتقالية و 13664 ليرة في الحسكة. كما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازية من 13269 ليرة في مطلع الشهر إلى 14033 ليرة في نهايته، بنسبة 5.8 بالمئة.

الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال أيار 2026

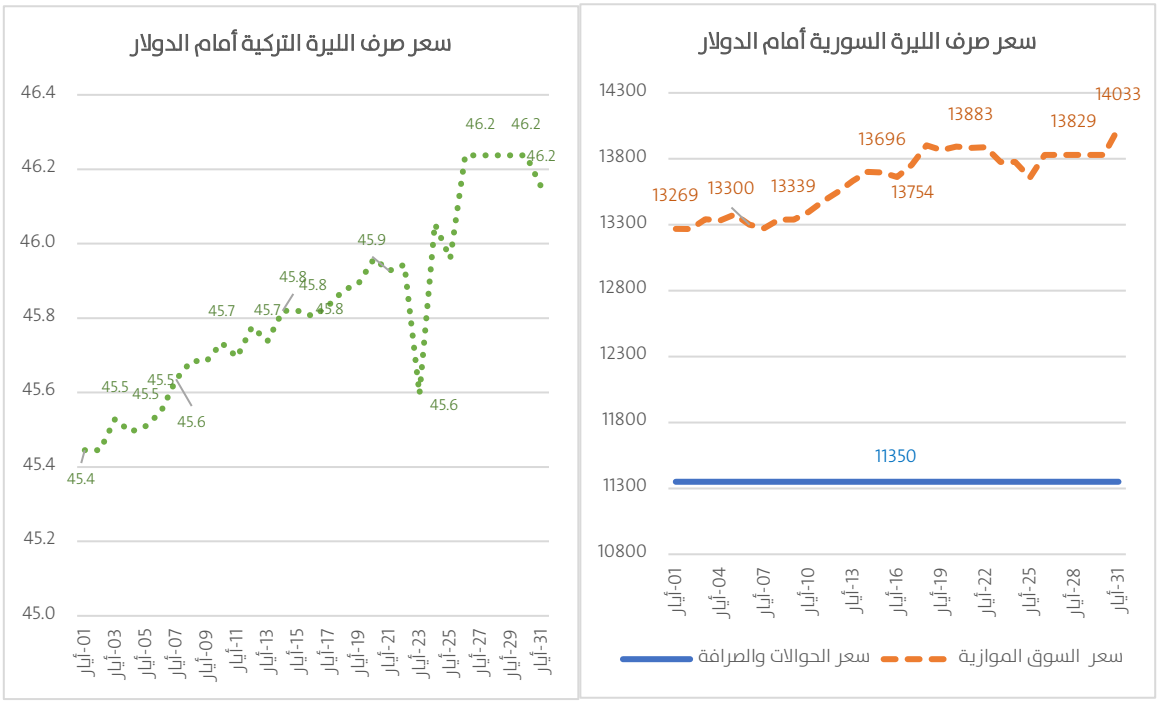

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وفي الوقت نفسه، واصلت الليرة التركية تراجعها أمام الدولار الأميركي خلال أيار 2026، إذ ارتفع متوسط سعر الصرف من 45.16 ليرة تركية للدولار في نيسان إلى نحو 45.82 ليرة في أيار، بما يعادل انخفاضاً في قيمة الليرة التركية بنحو 1.4 بالمئة. كما ارتفع السعر من 45.4 ليرة في مطلع الشهر إلى 46.2 ليرة في نهايته. وأسهم هذا التراجع في زيادة تكاليف السلع المستوردة والخدمات المسعّرة بالليرة التركية في مناطق شمال غربي سوريا، بالتزامن مع تراجع الليرة السورية، بما يعكس استمرار الضغوط النقدية على العملات المستخدمة في الأسواق السورية خلال الفترة المدروسة.

8. الأجور في سوريا

تكشف المقارنة بين نيسان وأيار 2026 عن ارتفاع ملحوظ في الأجور الاسمية المرصودة في سوريا، من دون أن يكون هذا الارتفاع متساوياً بين القطاعات أو الفئات الوظيفية أو المناطق. فقد بدأ في أيار صرف الزيادة العامة التي أقرها المرسوم رقم 67 لعام 2026، إلى جانب الزيادات النوعية المنصوص عليها في المرسوم رقم 68، بالتزامن مع ارتفاعات متفاوتة في أجور القطاعين الخاص والمدني. لذلك لا يمكن تفسير التحسن المسجل باعتباره نتيجة سياسة أجرية موحدة، بل بوصفه حصيلة مسارات مختلفة أعادت ترتيب مستويات الأجور، ووسّعت بعض الفجوات القائمة داخل القطاعات وبينها.

قبل تنفيذ الزيادات، بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي عند بدء التعيين في القطاع العام نحو 1.135 مليون ليرة سورية في نيسان، مقابل 944 ألف ليرة لموظف التعليم الأساسي، ونحو 3.325 ملايين ليرة للدكتور الجامعي. ولم تكن الزيادة العامة قد صُرفت خلال نيسان، رغم صدور المرسوم رقم 67 في 20 آذار 2026، والذي نص على إضافة 50 بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المشمولين في القطاعين العام والمشترك. وصدرت التعليمات التنفيذية للمرسوم في أيار، على أن يبدأ صرف الزيادة خلال الأسبوع الأخير من الشهر. ولم تشمل الزيادة العاملين الخاضعين لقانون العاملين الأساسي رقم 53 لعام 2021، الذي كان مطبقاً لدى حكومة الإنقاذ سابقاً، كما استُثني منها المستفيدون من الزيادات النوعية وبعض أصحاب المعاشات. وعليه، عبّرت أجور نيسان عن الوضع السابق للتنفيذ الفعلي، بينما كشفت الاستثناءات وتأخر الصرف أن مشكلة الأجور لم تتعلق بانخفاض مستوياتها فقط، وإنما امتدت إلى تفاوت نطاق الاستفادة وتعدد الأنظمة الأجرية المطبقة.[8]

الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر أيار 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة السورية)	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة التركية)	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	11593000	11592950	3090000	10985632
أجور الموظف (جامعي)	1402500	2353052	1060000	1511848
أجور الموظف (تعليم أساسي)	1288500	1518018	1040000	1297801
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	11186217	7662082	10548720	10876919
أجور العامل في محل تجاري	2939971	2290829	2394140	2853574
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	6071371	5548167	6030080	5991908

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

مع بدء التنفيذ في أيار، ارتفع متوسط أجر الموظف الجامعي في القطاع العام إلى نحو 1.512 مليون ليرة، بزيادة بلغت 33.2 بالمئة عن نيسان، كما ارتفع أجر موظف التعليم الأساسي إلى 1.298 مليون ليرة، أي

[8] رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026ج، 20 آذار/مارس). المرسوم رقم 67 لعام 2026 المتضمن زيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين في الجهات العامة بنسبة 50 بالمئة. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية. ووزارة المالية. (2026أ، 10 أيار/مايو). التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026 المتعلق بزيادة الرواتب والأجور. دمشق.

بنسبة 37.5 بالمئة. وكان أثر المرسوم أوضح في المناطق التي كانت تتبع النظام السابق؛ إذ ارتفع أجر الموظف الجامعي فيها من 935 ألفاً إلى نحو 1.403 مليون ليرة، بينما ارتفع أجر موظف التعليم الأساسي من 859 ألفاً إلى 1.289 مليون ليرة، وهي زيادات تقترب من نسبة 50 بالمئة المقررة. ومع ذلك، بقي الفارق بين الفئتين محدوداً، ولم يتجاوز في أيار نحو 114 ألف ليرة، بما يشير إلى استمرار انضغاط سلم الأجور وضعف العائد المالي للمؤهل الجامعي والتدرج الوظيفي. ولم يظهر المسار نفسه في بقية المناطق. ففي المناطق التي كانت تعتمد الليرة التركية، بقي أجر الموظف الجامعي شبه مستقر عند نحو 2.353 مليون ليرة. وفي الحسكة، ظل الأجر قريباً من مستواه السابق، عند 1.060 مليون ليرة للموظف الجامعي. وتؤكد هذه الفروق أن المتوسط السوري يجمع نظماً أجرية وإدارية متباينة، ولذلك لا يكفي وحده لقياس تطبيق المرسوم أو افتراض وجود سلم أجور موحد في جميع المناطق.

وبالتوازي مع الزيادة العامة، أقر المرسوم رقم 68 زيادات نوعية لمسميات وظيفية محددة في عدد من الجهات العامة، من بينها قطاعات التعليم العالي والصحة والتربية، فيما بقي العاملون غير المشمولين بهذه المسميات خاضعين للزيادة العامة. كما تضمنت التعليمات التنفيذية تعويضات إضافية للعاملين في قطاعي الصحة والتربية في المناطق النائية وشبه النائية، ونظمت بعض تعويضات العمل وساعات التدريس الإضافية، مقابل إلغاء تعويضات سابقة لبعض الفئات. لذلك لم يكن الأثر الصافي للزيادة متماثلاً، بل اختلف باختلاف المسمى الوظيفي ومكان العمل والتعويضات التي كان يتقاضاها العامل قبل صدور المرسوم.[9]

وشملت الارتفاعات المرصودة القطاع الخاص أيضاً. فقد بلغ متوسط أجر مدير الشركة 10.877 ملايين في أيار، بينما بلغ أجر العامل في محل تجاري حوالي 2.854 مليون ليرة. وعلى الرغم من ارتفاع أجر العامل، بقي أجر المدير يعادل نحو 3.8 أمثال أجره. كما استمرت الفروق الجغرافية الواسعة؛ إذ بلغ أجر مدير الشركة في أيار نحو 14.990 مليون ليرة في دمشق، مقابل 6.132 ملايين في القنيطرة، في حين تراوح أجر العامل في المحال التجارية بين 4.658 ملايين ليرة في دمشق و 1.874 مليون ليرة في السويداء.

وفي القطاع المدني، بلغ متوسط أجر الموظف الجامعي 5.992 ملايين. وبذلك ظل أجره أعلى من أجر الموظف العام الاعتيادي والعامل في محل تجاري، أما متوسط أجر عامل المياومة اليومي، فبلغ 120.3 ألف ليرة في أيار، وتراوح بين 183.3 ألفاً في مدينة حلب و 69.6 ألفاً في القنيطرة. غير أن الأجر اليومي لا يعكس بالضرورة الدخل الشهري الفعلي، نظراً إلى اختلاف عدد أيام العمل وانتظام فرص التشغيل وطبيعة المهن ومستويات المهارة.

في المحصلة، شهد أيار تحسناً اسمياً مهماً في الأجور، لكنه لم يؤدِّ إلى توحيد نظمها أو معالجة الاختلالات الهيكلية التي تحكم توزيعها. فقد بقي الموظفون العامون الاعتياديون في أدنى مستويات الأجر الشهري، في حين اقترب أجر الدكتور الجامعي، بعد الزيادة النوعية، من أجر مدير الشركة الخاصة. كما ظلت الفروق الجغرافية مرتبطة بالنظم الإدارية والعملات التي كانت سائدة في المناطق المختلفة.

[9] رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026د، 20 آذار/مارس). المرسوم رقم 68 لعام 2026 القاضي بتطبيق لائحة زيادة نوعية على رواتب وأجور العاملين في عدد من الجهات العامة. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية. و وزارة المالية. (2026ب، 21 أيار/مايو). البلاغ العام رقم (5) المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 68 لعام 2026 بشأن الزيادة النوعية على الرواتب والأجور. دمشق.

9. خطوط الفقر في سوريا

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[10] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر أيار 2026 إلى 3.437 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 5.407 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 7.464 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وحلب وحمص وإدلب وريف دمشق، فيما سجلت محافظات السويداء ودير الزور والحسكة واللاذقية والقنيطرة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر أيار 2026.

الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر أيار 2026 (مليون ليرة سورية)

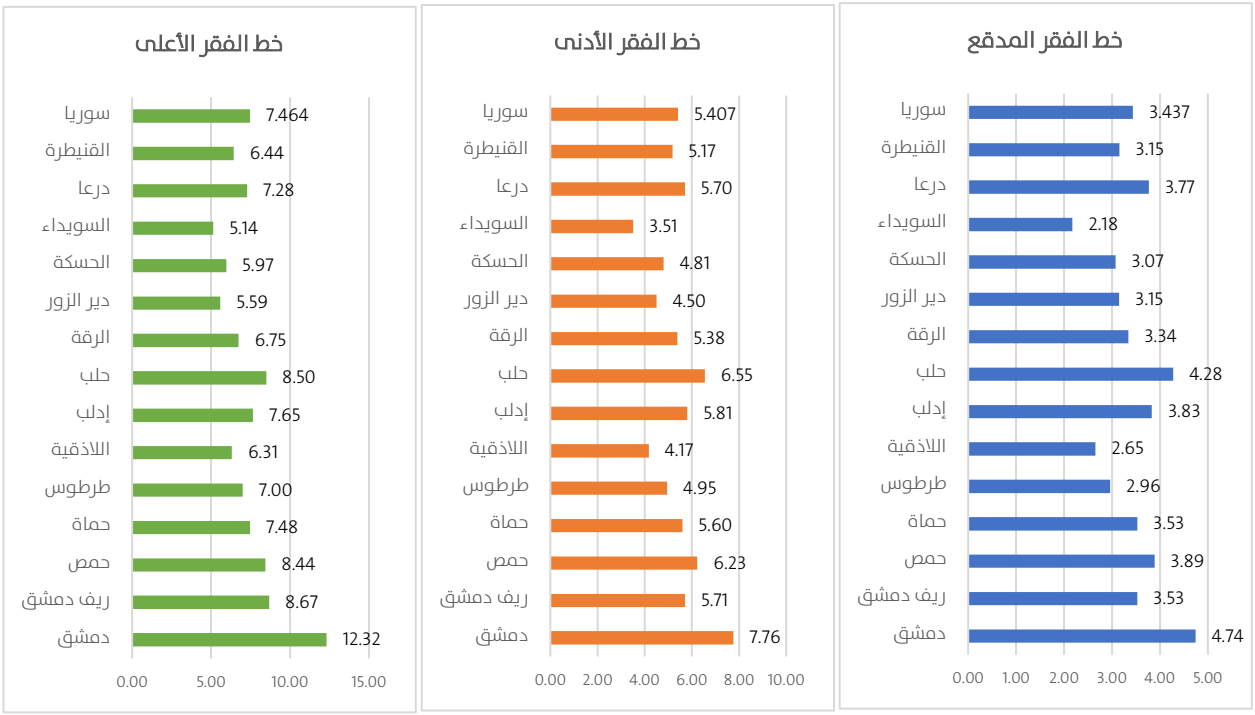

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

بلغ خط الفقر المدقع للأسرة في سوريا نحو 3.437 ملايين ليرة شهرياً في أيار 2026، إلا أن مستواه تفاوت بصورة واضحة بين المحافظات نتيجة اختلاف كلفة السلة الغذائية الأساسية. وسجلت دمشق أعلى قيمة، بنحو 4.74 ملايين ليرة، متجاوزة المتوسط السوري بنسبة 38.0 بالمئة، تلتها حلب بنحو 4.28 ملايين ليرة، ثم حمص وإدلب ودرعا بنحو 3.89 و3.83 و3.77 ملايين ليرة على التوالي. وفي حماة وريف دمشق، اقترب خط الفقر المدقع من المتوسط الوطني، إذ بلغ نحو 3.53 ملايين ليرة في كل منهما، بينما انخفض عنه في الرقة ودير الزور والقنيطرة والحسكة وطرطوس. وسُجل أدنى مستوى في السويداء بنحو 2.18 مليون ليرة، تلتها اللاذقية بنحو 2.65 مليون ليرة.

ويكتسب التفاوت بين المحافظات في قيمة خط الفقر المدقع دلالة إضافية عند مقارنته بمستويات الأجور، إذ لا تتحدد كفاية الدخل بحجم الأجر وحده، بل تتأثر أيضاً بكلفة الاحتياجات الأساسية في كل محافظة.

[10] تم تحديث خطوط الفقر المدقع والأدنى والأعلى المقدّرة لعام 2009 وفق أثر التضخم التراكمي حتى الشهر محل الدراسة.

وبالاستناد إلى المتوسط الوطني البالغ نحو 3.437 ملايين ليرة شهرياً للأسرة في أيار 2026، يكشف تحليل تغطية الأجور لخطوط الفقر عن تفاوت حاد في كفاية الدخل بين القطاعات. فعلى الرغم من الزيادات العامة والنوعية التي أُقرت، بقي أثرها محدوداً قياساً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

وبحسب بيانات شهر أيار، لم يغطِّ الأجر المرجعي للموظف الجامعي في القطاع العام سوى 44.0 بالمئة من خط الفقر المدقع، و28.0 بالمئة من خط الفقر الأدنى، و20.3 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وبذلك لم يكن هذا الأجر كافياً لتأمين نصف كلفة الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة. وتحسنت التغطية نسبياً لدى العامل في القطاع الخاص، إذ بلغ أجره 83.0 بالمئة من خط الفقر المدقع، و52.8 بالمئة من الخط الأدنى، و38.2 بالمئة من الخط الأعلى، لكنه بقي دون خطوط الفقر الثلاثة.

الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر أيار 2026 (بالنسب المئوية)

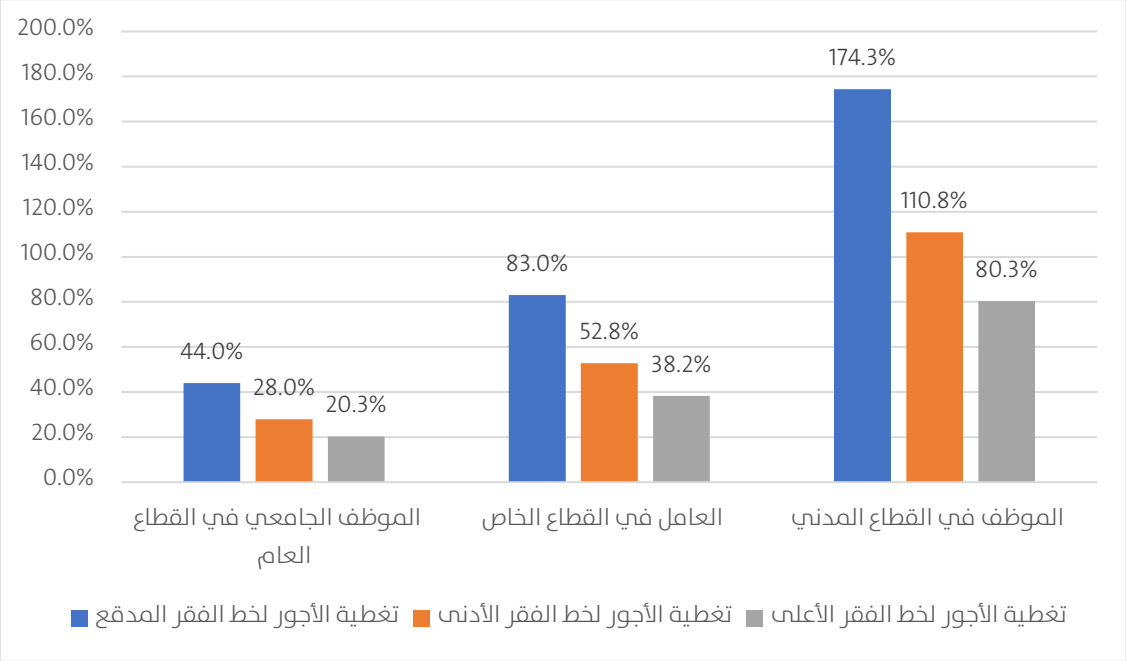

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

في المقابل، أظهر الأجر المرجعي للموظف الجامعي ضمن منظمات المجتمع المدني قدرة أكبر على تغطية تكاليف المعيشة؛ إذ عادل 174.3 بالمئة من خط الفقر المدقع و110.8 بالمئة من خط الفقر الأدنى، لكنه لم يغطِّ سوى 80.3 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وتبيّن هذه النتائج أن تجاوز خط الفقر المدقع لا يكفي لضمان مستوى معيشي لائق، كما تكشف تفاوت القوة الشرائية للأجور تبعاً للقطاع ومصدر التمويل. ففي حين عجز الأجران المرجعيان في القطاعين العام والخاص عن تغطية الحدود الأساسية للمعيشة، تجاوز الأجر المرصود في منظمات المجتمع المدني خطي الفقر المدقع والأدنى، من دون أن يبلغ خط الفقر الأعلى الذي يشمل الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية.

10. خاتمة

تشير نتائج أيار 2026 إلى أن التضخم في سوريا دخل مرحلة أكثر ارتباطاً بقرارات التسعير الإداري للطاقة والخبز، وبانتقال هذه القرارات إلى النقل والسكن والغذاء والخدمات. فقد أدى رفع أسعار المشتقات النفطية إلى صدمة مباشرة في مجموعة النقل، بينما رفع خفض وزن ربطة الخبز السعر الفعلي للكيلوغرام رغم ثبات السعر الاسمي للربطة. وبذلك، لم تكن موجة أيار مجرد نتيجة لتقلبات السوق أو سعر الصرف، بل حصيلة مباشرة لاختيارات سياساتية نقلت جزءاً من كلفة ضبط الدعم والتموين إلى الأسر والمنتجين. بالمحصلة بلغ التضخم الشهري في أيار نحو 6 بالمئة، وحوالي 40 بالمئة على أساس سنوي.

وتكشف بيانات المساهمة في التضخم أن السكن والطاقة والنقل والغذاء كانت القنوات الرئيسية لانتقال الصدمة. وهذا يعني أن العبء وقع على بنود لا تستطيع الأسر الفقيرة والمتوسطة الاستغناء عنها، وعلى قطاعات إنتاجية وخدمية تعتمد على الوقود والنقل. كما أن ارتفاع الأجور الاسمية في أيار لم يكن كافياً لتغيير موقع معظم العاملين إزاء خطوط الفقر، إذ بقيت الأجور العامة والخاصة عاجزة عن تغطية كلفة معيشة الأسرة المرجعية.

وتؤكد مؤشرات الأجور والفقر أن الزيادات الاسمية في الدخول لم تتحول إلى تحسن مماثل في القدرة الشرائية. فقد بقي الأجر الحكومي، حتى بعد الزيادة، عاجزاً عن تغطية نصف خط الفقر المدقع للأسرة، في حين ظل الأجر المرجعي للعامل في محل تجاري أدنى من خطوط الفقر الثلاثة.

وتبرز في ضوء هذه النتائج أربع أولويات سياساتية مترابطة:

1. إخضاع أي تعديل في أسعار الوقود والخبز والخدمات الأساسية لتقييم مسبق لآثاره التضخمية والاجتماعية والإنتاجية، مع نشر أسس التسعير ومكونات الكلفة، وإعلان تدابير الحماية والتعويض بالتزامن مع صدور القرار.
2. مراجعة الأجور دورياً في ضوء الرقم القياسي لأسعار المستهلك وخطوط الفقر، وإعطاء الأولوية للفئات الأقل دخلاً، بالتوازي مع توفير سياسة حماية اجتماعية شاملة تخفف أثر ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والنقل والخدمات الأساسية.
3. الحد من الاعتماد على رفع الأسعار لمعالجة العجز، والتوجه إلى توسيع الإيرادات العامة بصورة عادلة، وتحسين كفاءة التحصيل، والحد من الهدر والامتيازات والأنشطة الاحتكارية.
4. توفير الطاقة والمدخلات والسيولة للأنشطة الإنتاجية الأساسية بأسعار وآليات مستقرة، وتسهيل انتقال السلع والأفراد، وتحسين النقل والتخزين، وتقليص تعدد الأطر التنظيمية والجمركية وأنظمة التسعير بين المناطق السورية.

11. المراجع والمصادر

1. إدارة معلومات الطاقة الأميركية .(2026) .توقعات الطاقة قصيرة الأجل: تطورات أسعار النفط الخام وأسواق الطاقة العالمية، أيار وحزيران 2026. وزارة الطاقة الأميركية.
2. المبادرة السورية للحقوق الأساسية .(2026) .الحرمان من الخبز والطاقة: سياسات تعمّق الفقر في سوريا . ورقة موقف، 6 تموز/يوليو 2026.
3. الإخبارية السورية. (2026أ، 7 أيار/مايو). السورية للبترول تصدر نشرة جديدة لأسعار المشتقات النفطية.
4. الإخبارية السورية. (2026ب، 18 أيار/مايو) . الرئيس الشرع يصدر مرسوماً لجدول التعرفة الجمركية المتناسقة.
5. صحيفة الثورة السورية. (2026، 18 أيار/مايو). وسط ارتفاع تكاليف الإنتاج: تسعيرة القمح دون توقعات المزارعين.
6. رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026أ، 18 أيار/مايو). المرسوم رقم 110 لعام 2026 المتضمن اعتماد جدول التعرفة الجمركية المتناسقة. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية.
7. رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026ب، 21 أيار/مايو). المرسوم رقم 120 لعام 2026 القاضي بمنح مكافأة تشجيعية لمزارعي القمح عن كل طن يُسلّم إلى المؤسسة السورية للحبوب. وكالة سانا.
8. رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026ج، 20 آذار/مارس). المرسوم رقم 67 لعام 2026 المتضمن زيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين في الجهات العامة بنسبة 50 بالمئة .الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية.
9. رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2026د، 20 آذار/مارس). المرسوم رقم 68 لعام 2026 القاضي بتطبيق لائحة زيادة نوعية على رواتب وأجور العاملين في عدد من الجهات العامة. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية.
10. وزارة الاقتصاد والصناعة. (2026أ، 9 أيار/مايو). قرار تخفيض وزن ربطة الخبز التمويني من 1200 إلى 1050 غراماً مع تثبيت سعرها عند 4000 ليرة سورية. دمشق.
11. وزارة الاقتصاد والصناعة. (2026ب، 16 أيار/مايو). قرار تحديد سعر شراء طن القمح القاسي من الدرجة الأولى للموسم الزراعي 2026 . دمشق.
12. وزارة المالية. (2026أ، 10 أيار/مايو). التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026 المتعلق بزيادة الرواتب والأجور. دمشق.
13. وزارة المالية. (2026ب، 21 أيار/مايو). البلاغ العام رقم (5) المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 68 لعام 2026 بشأن الزيادة النوعية على الرواتب والأجور. دمشق.
14. المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات.
15. المركز السوري لبحوث السياسات. (2026). قاعدة بيانات المسح الشهري لأسعار المستهلك وأسعار الصرف في سوريا، نيسان وأيار 2026.
16. وكالة الطاقة الدولية .(2026) .تقرير سوق النفط، أيار/مايو 2026. باريس: وكالة الطاقة الدولية.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر أيار 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,344	1,147	1,497	1,172	1,162	1,106	878	1,366	921	927	973	1,065	1,080	1,163	1,002
الأغذية والمشروبات	801	773	815	784	707	722	790	820	718	858	809	731	724	764	713
الدخان والتبغ	748	852	707	701	584	597	646	791	544	747	679	640	685	526	676
الملابس والأحذية	630	717	601	816	657	770	755	898	568	666	1,056	848	561	602	691
السكن، والكهرباء، والوقود	2,259	2,226	3,304	2,453	2,263	2,389	1,315	2,196	1,847	1,461	1,410	2,203	2,543	2,313	1,844
التجهيزات المنزلية والصيانة	739	529	656	1,069	472	496	693	585	479	439	1,087	535	808	625	598
الصحة	893	948	830	852	809	785	647	1,084	749	829	875	980	1,194	701	845
النقل	1,369	1,398	1,524	1,406	1,441	1,502	610	1,076	1,161	1,073	963	1,133	982	1,511	1,062
الاتصالات	331	330	331	331	329	328	46	324	330	333	335	333	332	330	202
الترويح والثقافة	440	678	480	401	426	473	492	702	496	594	551	537	509	330	494
التعليم	836	974	1,178	1,022	1,334	963	1,316	1,133	1,361	896	1,194	1,021	1,043	1,078	961
سلع وخدمات متنوعة	898	996	1,118	887	946	704	891	1,030	1,087	848	979	1,058	949	1,584	960

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org